الأمم المتحدة
S/2018/526



Distr.: General
11 June 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

بناء على مبادرة من الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، انعقد، بفرنسا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، مؤتمر للأطراف الليبية هدفه التقريب بين الليبيين وتحقيق الاستقرار في ليبيا. وانعقد المؤتمر بمشاركة رئيس المجلس الرئاسي في حكومة الوفاق الوطني، ورئيس مجلس النواب، ورئيس المجلس الأعلى للدولة، وقائد الجيش الوطني الليبي، وبحضور الممثل الخاص للأمين العام، غسان سلامة، وعدد من ممثلي الدول. وخلال المؤتمر، اعتمد بيان مشترك يعلن ثماني نقاط لتحقيق الاستقرار في ليبيا.

وبالتالي، بناء على تعليمات من حكومتي، ألتمس الدعم من مجلسكم الموقر لمضمون البيان المشترك (انظر المرفق) الصادر في مؤتمر باريس الذي سيفضي إلى تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا، مع التشديد على العناصر التالية:

١ - ضرورة الالتزام بإيجاد سند دستوري وقانوني للانتخابات؛

٢ - حث جميع الأطراف على الالتزام بالأحكام المنصوص عليها في البيان المشترك، وضرورة مساءلة من يعرقلون تنفيذ البيان؛

٣ - الالتزام بدقة بالمواعيد المحددة في البيان، وهي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موعدا لوضع الأساس الدستوري للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية اللازمة و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وتنتظر حكومة الوفاق الوطني من المجلس أن يدعم بقوة هذه المبادرة، التي نعتبرها فرصة هامة لإخراج ليبيا من الأزمة السياسية الراهنة وتحقيق الأمان والاستقرار في البلد، وآمل تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(*توقيع*) المهدي **المجربي**
السفير، القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لدولة ليبيا
لدى الأمم المتحدة



18-09555 (A) 130618 130618



مرفق الرسالة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

بيان مشترك صادر عن فايز السراج وعقيلة صالح وخالد المشري وخليفة حفتر باريس – ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨

إذ نشير إلى التزام المجتمع الدولي بدعم السلام والأمن والاستقرار في ليبيا؛

وإذ نشير إلى أن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في ليبيا لا يمكن أن تستمر؛

وإذ نشير إلى أن جميع الليبيين ينادون بشدة إلى تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وسلمية؛

ووفقا للاتفاق السياسي الليبي المبرم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

ووفقا لخارطة الطريق السياسية الشاملة التي عرضتها الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وأيدها المجتمع الدولي:

وفي ظل عملية يتولى الليبيون زمامها ومشاركة كاملة لجميع الأطراف الليبية المعنية، التزمنا في باريس في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨، تحت رعاية الأمم المتحدة وبحضور ممثلين من المجتمع الدولي، بالعمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة من أجل تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن وباحترام نتائج هذه الانتخابات عند إجرائها. واتفقنا كذلك على المبادئ التالية، دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا:

الاعتراف بأهمية وضع أساس دستوري للانتخابات ودعم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مشاوراته مع السلطات الليبية بشأن اقتراح للدستور وجدول زمني لاعتماده. وسيكون اعتماد الدستور لحظة حاسمة بالنسبة لسيادة الدولة الليبية.

الاتفاق على تنظيم الانتخابات البرلمانية وكذا الانتخابات الرئاسية، وفق الشروط التي حددها الممثل الخاص للأمين العام، بالتشاور مع حكومة الوفاق الوطني، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وقد التزمت الأطراف بوضع الأساس الدستوري للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية اللازمة بحلول ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وبإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويجب أن تعد الانتخابات إعدادا جيدا مع جميع المؤسسات الليبية من أجل النهوض بالهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في ليبيا وتوحيدها.

الالتزام رسميا بقبول شروط الانتخابات الواردة في الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢١ أيار/مايو، بما في ذلك تنظيم حملة جديدة لتسجيل الناخبين لمدة إضافية تحددها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالتعاون مع الأمم المتحدة.

التزام القادة الليبيين بقبول نتائج الانتخابات، وضمان توفر تمويل مناسب ووجود ترتيبات أمنية قوية. وسيخضع من ينتهكون أو يعرقلون العملية الانتخابية للمساءلة.

الاتفاق على العمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة من أجل ضمان توفر الشروط اللازمة تقنيا وتشريعيا وسياسيا وأمنيا لإجراء الانتخابات الوطنية، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ القوانين الانتخابية اللازمة من جانب مجلس النواب وفقا للجدول الزمني المعتمد، وآلية التشاور مع المجلس الأعلى للدولة المتفق عليها في الاتفاق السياسي الليبي.

تولي قوات الأمن الرسمية الليبية، بدعم مناسب وتنسيق من الأمم المتحدة ومن المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي، المسؤولية عن تأمين العملية الانتخابية، وضمان ممارسة جميع الليبيين حقهم في التعبير عن إرادتهم بصورة سلمية وديمقراطية بشأن مستقبل بلدهم. ولن يتم التسامح مع أي عرقلة لعملية التصويت أو مع أي تدخل فيها وسيخضع المسؤولون عن ذلك للمساءلة.

الالتزام بتحسين المناخ من أجل إجراء الانتخابات الوطنية بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك بنقل مقر مجلس النواب وفقا للإعلان الدستوري، والعمل على إنهاء ازدواجية المؤسسات والهياكل الحكومية في آخر المطاف، وتشجيع مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على العمل فورا على توحيد مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات الأخرى.

الالتزام بدعم جهود الأمم المتحدة من أجل إقامة مؤسسات عسكرية وأمنية موحدة تتسم بالروح المهنية وتخضع للمساءلة، وتشجيع الحوار الجاري في القاهرة، والعمل بصورة بناءة من أجل توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية.

الاتفاق على المشاركة في مؤتمر سياسي شامل للجميع لمتابعة تنفيذ هذا البيان، تحت رعاية الأمم المتحدة، ووفقا للإطار الزمني الذي حدده الممثل الخاص للأمين العام والطرائق التي وضعها، بالتشاور مع المؤسسات الليبية. وبينما يتعهد القادة الليبيون بهذه الالتزامات، يقف المجتمع الدولي صفا واحدا لدعم جميع الليبيين الذين يعملون بشكل بناء مع الأمم المتحدة من أجل كفالة إجراء انتخابات وطنية آمنة وسلمية وذات مصداقية ويسعون إلى تحقيق مستقبل أكثر ازدهارا لشعب ليبيا من خلال إجراء إصلاحات مناسبة وهامة في نموذجهم الاقتصادي.